

المحاضرة الحادية عشر

المدخل الايكولوجي لاداره منظمات الرعاية الاجتماعيه

المدخل الايكولوجي لادارة المنظمه هو وجود المنظمه في بيئه طبيعيه بأبعادها المختلفه تستمد منها اطرها البنائيه وعملياتها الاداريه وتستقبل عواندها واى تغير يطرأ في احدهما يؤثر بالضرورة في الاخر

ايكولوجيه الادارة هي تلك العلاقة التفاعليه العضويه المتبادله بين المنظمه وبينها التنظيمي و الاطار البيئي بعنصره المختلفه المتمثل في النطاق الجغرافي لعمل المنظمه وانه من الضروري محاوله فهم العوامل المؤثرة في الادارة لا في صورتها المجرده فحسب وانما اكتشاف تفاعلها مع البيئه وانعكاساتها عليها

المنظمه الاجتماعيه انشأت لحاجه بيئيه واى تغير في هذه الحاجات يستتبعه تغير في الادارة كما ان مخرجات وانشطه منظمات الرعاية الاجتماعيه تعكس اثارها على البيئه وكلما ازدادت فعاليه الانشطه و الخدمات زادت درجات التغيير و التنمية في البيئه المحيطه وزاد الحاجه للمنظمه

ولما كان العالم قريه بيئيه واحده نتيجه للعلومه فيجب ان يتسع التحليل البيئي ولا يقتصر فقط على البيئه المحليه المتأثرة ولكن البيئه العالميه ايضا حيث يمكن تحليل الواقع الايكولوجي لمنظمات الرعاية الاجتماعيه تحليلا واقعيًا دقيقًا خاصه اننا نجد انشطه وخدمات ومؤسسات ومنظمات دوليه للرعايه الاجتماعيه في كل بقاع المعموره ففي الرعايه التعليميه مؤسسات دوليه بجانب المحليه في البيئه الواحده وكذلك الصحيه بالاضافه الي منظمات الرعايه الاجتماعيه الدوليه و الاهليه

اهميه دراسه ايكولوجيه الادارة :-

دراسه ايكولوجيه الادارة يعطى للداريين مؤشرات لفكرهم الادارى بالنسبه لما يأتى :-

- ١- ان كل نظام ادارى يقام في مجتمع معين يمثل هذا المجتمع وثقافته واحتياجاته وبالتالي فاستيراد نظام ادارى ناجح من مجتمع لآخر لا يعنى بالضرورة نجاحه في المجتمع المقبول اليه
- ٢- كذلك فانه في داخل المجتمع الواحد الذي تتعدد فيه الظروف الاجتماعيه من الخطأ تعميم نظام ادارى واحد على جميع قطاعاته فمثلا لا يصح ان نطبق النظام الادارى المستخدم في المدينه الواسعه متعدده الانشطه على القرية الصغيره ذات الانشطه المحدوده
- ٣- لا يصح تطبيق نظم اداريه استخدمت خلال مراحل سياسيه وفكريه سابقه على الظروف الحاضره المتغيرة
- ٤- المعايير التى يتم بها اختيار القاده الاداريين يجب ان يتناسب مع النظام الاداري و الذي هو بالتبعيه يتماشى مع قيم وتقاليد المجتمع وثقافته فالقاده الاداريون الذين كانوا يصلحون في ظل الادارة التقليديه لا يصلحون في ظل الادارة الحديثه فالقائد الادارى في الادارة التقليديه يتم اختياره على ضوء ما يتسم به من صفات ارسقراطيه بينما القائد الادارى في الادارة الحديثه يتسم بالعلم و الفن و الخبرة
- ٥- تحديد درجه الاغتراب التنظيمى للمنظمات من خلال دراسه العلاقة المتبادله بين المنظمه و البيئه
- ٦- المعايير التى يتم على اساسها تحديد واختيار وسائل الاتصال وقنوات العلاقة بين المنظمه و المستفيدين من خدماتها او بين العاملين في المنظمه نفسها
- ٧- اقلته وتوطين المنظمات و المشروعات في المجتمع طبقا لظروف و اوضاع و خصوصيه كل مجتمع محلى على حده

أهميه دراسه الاختصاصي الاجتماعى لايكولوجيه الادارة :-

يجب على الاختصاصي الاجتماعى دراسه و ادراك العلاقة المتبادله بين المنظمه الاجتماعيه و العناصر البيئيه المختلفه وذلك :

١- للمشاركة في تصميم البناء التنظيمي الذي يتوافق مع المتغيرات البيئية و الحاجات المجتمعية و العمل على محاوله اشباعها مما يستوجب معه تحديد هذه الحاجات وادراك الظروف و الاوضاع البيئية المختلفه التي تحيط بالمنظمة الاجتماعية و اى تغيرات قد تطرأ على البيئة

٢- لتدعيم ربط المنظمة بالبيئة و تدعيم العلاقة المتبادله بينهما من خلال امداد المنظمة بالمدخلات اللازمه البشريه و الماديه و تحديد الاهداف التي تتفق و الحاجات المجتمعيه للبيئة التي تستقبل عائد هذه المنظمات

٣- لادراك ان طبيعه العلاقات و الاتصالات و السلطه داخل البناء التنظيمي للمنظمه صورة مصغرة لنفس نمط و طبيعه العلاقات و التفاعلات في بيئه المنظمة بما تشمله هذه البيئة من نظم ثقافيه و عرف و تقاليد

٤- لتدعيم قنوات العلاقة و الاتصال بين المنظمة و المنظمات الاخرى في البيئة بما يؤدي الى تكامل الخدمات المقدمه و كذلك تدعيم علاقه المنظمة بالمستهدفين من خدماتها

٥- يساعد ذلك الاختصاصي الاجتماعي على الاختيارات المناسبه لنوعيه و نمط المشروعات و المؤسسات و البناء التنظيمي المتوافق مع ابعاد الواقع المجتمعي بما يدعم تقبل العملاء المستهدفين و كفاءه المشروعات و التنظيمات

٦- يساعد ذلك الاختصاصي الاجتماعي في توطین المشروعات و الخدمات التي تقدمها المنظمات الاجتماعية من خلال بناء تنظيمي مرن يتوافق مع ظروف و ابعاد الواقع الاجتماعي المحيط بهذه المنظمات

٧- يساعد ذلك الاختصاصي الاجتماعي على التنبؤ بفاعليه المنظمة و قدرتها على تحقيق الاهداف و مع تحديد بعض الصعوبات و المعوقات التي قد تحد من هذه الفاعليه

٨- حتى يمكن للاخصائي الاجتماعي احداث التغيير في المنظمات الاجتماعية و تطوير و اصلاح هذه المنظمات بما يدعم العلاقه التبادليه بينها و بين البيئة بعناصرها المختلفه

ايكولوجيه الادارة و تطوير منظمات الرعايه الاجتماعيه :-

لايكولوجيه الادارة اهميتها كعامل اساسي و حاسم في تطوير منظمات الرعايه الاجتماعيه في اي مجتمع و ذلك من خلال :-

١- تحديد ابعاد الاغتراب التنظيمي للمنظمه و ذلك لكي يمكن مواجهتها و تدعيم علاقه المنظمه بالبيئة

٢- توطین منظمات الرعايه الاجتماعيه و عدم الاعتماد على نماذج معممه من المنظمات لا تختلف بين مجتمع و اخر حتى في البلد الواحد لعدم مراعاة خصوصيه كل مجتمع

٣- تحديد من اين يبدأ الاصلاح و التطوير ؟ هل من نظم مجتمعيه ام عنصر من عناصر البناء التنظيمي للمنظمه ؟ ام البناء التنظيمي للمنظمه ككل ؟

٤- تحديد انسب وسائل الاتصالات و التفاعلات و نمط السلطه الاكثر ملائمه للبناء التنظيمي للمنظمه

٥- تدعيم المنظمه بالموارد المختلفه اللازمه و الكشف عن اى قصور في اي مورد من هذه الموارد قد لا يتوافر في البيئة

٦- تحديد سرعه و اتجاه التغيير و الاصلاح في البناء الاداري للمنظمه بما يجعله متوافقا مع المتطلبات البيئيه

٧- تحديد انسب الاساليب الاداريه التي يجب استخدامها لتطوير هذه المنظمات و زياده معدلات ادائها

العولمه و البيئة بين نهايه العالم و التحديث البيئي:

اصبح لمفهوم العولمة شعبيه كبيره في وقت قصير سواء في المفردات اليوميه في الصحف وممثلي دوائر الاعمال و المسؤولين الحكوميين و المنظمات غير الحكوميه وفي العلوم الاجتماعيه وقبل بدايه الثمانينات من القرن الماضي لم يكن مفهوم العولمة موجودا لا في الدراسات الاكاديميه او في المجلات و الصحف

ويشار في تحليل العولمة الى البيئه و التدهور البيئي و خاصه تلك المشكلات المتعلقة بالاشعاعات العالميه مثل ظاهرة الاحتباس الحرارى وفقدان التنوع البيولوجى وتدمير الغابات وتلوث المحيطات بصورة متزايدة

ولذا يجب تحديد ماهيه العولمة ؟ وما يتعلق بتغير طابع التحديث في التحولات الاجتماعيه و الاستمراريه المتميزه في مجالات الاقتصاد و الديمقراطيه و الثقافه وماهيه العلاقه بين العولمة وتدهور البيئه و الوعي والاصلاح ؟

العولمة وطبيعته التغيرات المعاصرة :-

شكل وديناميات الترابط و التكافل التى تغيرت جذريا في الاونه الاخيره و خاصه التغير في سرعه تنفيذ المشروعات وسرعه اتخاذ القرار الاقتصادى وتعزيز قوة النظام تكنولوجيا و الاتصالات الجديده و الجانب الاقتصادى واستجابته النظام الاقتصادى بسرعه الى التقلبات وعلاوة على ذلك فان الاتصالات الجديده لا تؤثر في النظام الاقتصادى فقط بل تؤثر كذلك في الشبكه السياسيه و الثقافيه للحدثه

العولمة و الحدثه :

فى الاونه الاخيره ساهمت العولمة في عوده الحديث عن الحدثه ولها جذور في مناقشه نظريه التحديث وائل الثمانينيات ونحن بايجاز نحاول التركيز على تفاصيل العلاقه بين العولمة و الحدثه من خلال البعد البيئي للعولمة و المساهمات التى تدور حول مسأله ما اذا كانت العولمة عالميه النتائج وستؤدي الى تحليل الاثار المختلفه للتجانس الثقافى و السياسه (التقليل من قدرة الدوليه القوميه ، عالم السياسه وغيرها من المجالات) و المعيار ان تكون الرأسماليه (بعد) المجتمع الصناعى الغربى مع النمطيه الثقافيه و الرؤى السياسيه مثل فرضيه التقارب المتزايد في تحليل المساواة بين المدن الكبرى في الشمال و الجنوب وما يتعلق ايضا في الاخطار البيئيه و الاصلاحات

ان المجتمعات الناميه و المتقدمه مزيج من ثقافه الاقتصاد و السياسه و العولمة يمكن ان تؤدي الى التجانس او التهجين و الاعتماد على التنظيمات الهيكلية المحدده من الجهات و المؤسسات ذات الصله في النظام الاجتماعى و من السهل جدا اما تحليل العولمة متوحدا مع عمليه التغريب في عالم يزداد نحو نظام عالمى واحد متجانس او تفسير عمليه العولمة بأنها تسبب التباعد المتزايد واثاره في انحاء مختلفه من العالم ورغم هذا التوافق العام هناك اختلافات في شدة التجانس وعدم التجانس في العولمة وان لهذه الاختلافات ايضا دورا عندما نربط بين العولمة و البيئه

وان التجانس وعدم التجانس يتعلق بالجدل حول العلاقه بين العولمة و الحدثه وتزايد سرعه تدفق المعلومات وغالبا ما يرتبط ذلك برأس المال و الثقافه و المعتقدات و الافكار و الشبكات العالميه للانتاج و التبادل

فكرة ان البيئات الطبيعيه و الاجتماعيه سوف يزداد تأثرها بالعولمة و عمليات التحديث وعلى المستوى المؤسسي سيتم ادخال التكنولوجيا الجديده للمعلومات و المعرفه في السلوك الاجتماعى واشكال التحول المؤسسي على سبيل المثال وخصوصا على البيئه وكل العلوم و التكنولوجيا و البيروقراطيه في مؤسسات صنع القرارات السياسيه و الادرايه على مستوى التحول نحو نمط اخر وبالمقارنه مع عصر الحدثه و المخاطر البيئيه من جهة اخرى واستمرار التهديدات البيئيه المزمنه يقلق قطاعات كبيره من المجتمع ولا يمكن مواجهتها بالاليات المؤسسيه بسيطه الحدثه

التحديث البيئي

من منظور نظريه التحديث الايكولوجي يوجد تصوران ، الاول على مستوى تحليل النمو النسبى للاستقلال و التحرر الحكم الذاتى او اختلاف في المجال البيئي من العقلانيه في المجال الاقتصادى و العقلانيه يمكن من خلالها فهم التطورات و التحولات في المؤسسات و الممارسات وخصوصا تلك المتعلقة بالعمليات الاقتصاديه

من الانتاج و الاستهلاك ، بينما الثانى على مستوى اكبر ان النمو و استقلال المجال بفعل التحولات في البيئة الاساسيه لمؤسسات وممارسات الحداثه فان مؤسسات الحداثه ظلت مشكوك فيها وفقا لبعض الخصائص البيئية المدمرة للبيئة مثل التكنولوجيا و الصناعات و السوق و الدوله القوميه

و العولمه احيانا تعزز عمليات الاصلاح البيئي واحداث المواعمه بين ممارسات الانظمه ومعايير المحافظه على البيئة وانشاء ترتيبات مؤسسيه جديده على المستوى فوق الوطنى ونقل التكنولوجيا البيئيه وادارة مفاهيم ونماذج تنظيميه وتسريع تبادل المعلومات البيئيه حول العالم

اعاده الهيكله البيئيه العالميه

لقد كانت الاعتبارات البيئيه في المؤسسات الاقتصاديه العالميه وممارسات المؤسسات وبالتالي تغيير هذه المؤسسات و الممارسات و التركيز على الشركات المتعدده الجنسيه والمؤسسات الاقتصاديه العالميه و الاقتصاد العالمى الذى يدفع اليات الابتكارات للترتيبات المؤسسيه للبيئة و العلاقه بين الدول و الشركات المتعدده الجنسيات غالبا ما يعد واحدا من اسباب التدهور البيئي على الصعيدين الوطنى و العالمى

كما دفع النظم البيئيه العالميه ومنظمات التنفيذ شكل الادارة البيئيه ومراجعه الحسابات البيئيه و التكنولوجيا البيئيه ومبادئ المنظمه الجديده و البيئة الاقتصاديه الموجهه نحو الشبكات

التحديث السياسى فيما بعد الدوله القوميه (الأمه) :-

ان تعديل مؤسسات الاصلاح البيئي في المقام الاول على مستوى الدوله و الامه اصبح اكثر ملائمه لا التحول للترتيبات المؤسسيه الجديده ويمكن تفسير ذلك الى اعاده تعريف العلاقه بين الدوله و السوق في المستوى العالمى وترتيبات التنميه التى تتطلب الاصلاح

والعولمه لاتعنى نهايه سياده الوطنيه و الترتيبات السياسيه و التحديث السياسى في عصر العولمه الا ان انخفاض الوطنيه و التحديث السياسى و العولمه الاقتصاديه في عمليات الانتاج و الاستهلاك وتقويض استقلال الدول قد رافق :

أ- نقل وضع السياسات البيئيه من سلطه الدوله القوميه الى المؤسسات الدوليه

ب- ان المنظمات غير الحكوميه هي الفاعله في السياسه البيئيه على المستوى الدولى مثل الشركات المتعدده الجنسيات و المنظمات غير الحكوميه البيئيه وزياده عالميه او اقليميه الانظمه البيئيه يمكن ان يؤدي الى تشكيل اتجاهات الهيمنه ورغم ان الدوله القوميه مازالت عاملا رئيسا في السياسات وعلى سبيل المثال النفايات الصلبه تلوث المياه وحمايه البيئة

تحالفات واتحادات الوعى العالميه :-

تنشأ التطلعات العالميه نتيجه للتدهور البيئي وخاصه البيئة العالميه التى اجبرت على الاتجاه نحو الوعى و التطلع البيئي العالمى بعد التغير البيئي العالمى وتحليل علاقه العولمه بالبيئة

ومواجهه التهديدات البيئيه العامليه المتعلقة بالعولمه ساعدت على زياده الوعى البيئي وبرامج لتعزيز استدامه الموارد ونمو الحركات البيئيه العالميه

لقد اتسع التفكير العالمى و التحليل البيئي ليشمل قطاعات كبيره من المجتمع العالمى وان اعمال الحركه البيئيه العالميه ساهمت في ظهور ترتيبات مؤسسيه جديده على المستوى العالمى تتجاوز خطوط السياسه التقليديه في نشر الوعى البيئي بالمجتمع المدنى العالمى في صنع القرار الاقتصادى و السياسى

تعاون المنظمات الدوليه في المهمه البيئيه :

لايمكن ان تعمل منظمه او مؤسسه اليوم بمفردها بغض النظر عن حجم المنظمه فرعيه او عامه او خاصه او نوعيه الخدمات التى تقدمها ويدرك المديرون الناجحون بان الشراكه و التعاون مهمان لنجاح منظماتهم وهما من الوسائل المهمه لادارة البيئة و التكيف مع الظروف المتغيرة بسرعه اكثر من اى وقت مضى و الموارد

الضروريه لبقاء واستمراريه منظمات الخدمات الانسانيه تكمن خارج حدودها وابعد من سيطرة المدير ولذلك فان معظم المنظمات الفاعله هي جزء من شبكه من العلاقات او الصلات الافقيه مثل الشراكات و الاتحادات و الشبكات ونظم تقديم الخدمات

ان نجاح المديرين يتوقف على الجهد و الوقت لتطوير التحالفات المشتركة و المحافظه عليها بين منظماتهم وغيرها في عالم اليوم وهذه الاشكال الجماعيه ليست خيارا بل ضرورة لدعم القدرة على التشبيك و التعاون

وعلى الرغم من الصعوبات المرتبطه ببناء الشراكات الا ان المديرين ينفقون الكثير من الوقت لمواجهه المهام الخارجيه بينما الاداره الداخليه تعالج مهامها فعلى سبيل المثال قال منيفي وطومسون ان دور مدير الخدمه الاجتماعيه شهد تحولا رئيسا في السنوات العشر الاخيره حيث يتم الان التركيز على مهام اداره البيئه بجانب اداره العمليات داخل المنظمه كجزء من النظم الفرعيه لنظم الخدمه وهي تتأثر في مجموعات اصحاب المصلحه وطرق التمويل حتى تستمر في البيئه التي تزداد تعقيدا ويجب ان يفهم المديرون ان هذه القوى هي افضل صفة متبادل وان بقاء المنظمه اليوم يتطلب ان يؤثر المديرون في تشكيل بيئات منظماتهم بقدر ما يؤثرون ويشكلون بيئات منظماتهم

البيئه المتغيرة :

تزيد القوة الدافعه للشراكه وتشكيل شبكه متعدده الاوجه للتغيير في السرعة و القوة وان التغيير مستمر وقوى ولا يمكن التنبؤ به ويؤثر في كل جوانب المنظمات وبيئاتها و اليوم يمكن للمديرين تعزيز النمو المتواصل في المعرفه واهم العوامل التي تشكل هيكل و عمليه تقديم الخدمات هو نمو المعرفه و التكنولوجيا الجديده وهذه العوامل هي المحددات المهمه للاساليب التي ينتجها المهنيين و المنظمات في العمل كما تزداد معرفتنا الاساسيه عن تصورات المجتمع البشري و السلوك التنظيمي الذي يزداد تعقيدا و اثره على مهنه الخدمه الاجتماعيه و المنظمات واستعداد متزايد للمجتمع ولتحديد القدرة على الاستجابه للمشكلات الاجتماعيه الجديده وعدم استعداد المجتمع لاجاد حلول للتمويل الكافي لمواجهه هذه المشكلات

ويتسبب الانفجار المعرفي في احداث تغييرات كبيره في تقنيات وطرق التدخل المستخدمه لتحقيق اهداف الخدمه ونحن بحاجة الى قراءه صحيفه او مجله اكاديميه للتعرف الى السلوك المعرفي و الاجتماعي و المداخل العلاجي الطبيه الجديده لكل مشكله بالاضافه الى وجهات النظر و النماذج التي يشملها كل مدخل وادى هذا النمو على مستوى المجتمع المحلي الى التجزئه و الخصوصيه

الشراكات و الشبكات : استجابه للتغيير :

اذا توافر للمنظمه كل الموارد التي تحتاجها لتنفيذ مهمتها المرتبطه بالحقوق الانسانيه مثل المعارف و المهارات و الوضع التقني وصورة المجتمع الايجابيه وسياسه تدعيم بينيه للمديرين فلا يوجد حاجه و ضروره للتشبيك ولكن اذا كانت الموارد غير كافيه لتعزيز الخدمه و ايجاد خدمه جديده في السوق او تحقيق هدف السياسه في البيئه فيمكن ان يلعب التعاون دورا اساسيا واسس معظم المديرين اشكالا من الشراكات و الشبكات بهدف الحصول على الموارد اللازمه وتقاسم المخاطر واختيار المشارك و التنافس مع المنافسين وتحسين القابليه للتكيف وتحقيق اقتصاديات كبيره الحجم

الحاجه الي توسيع نطاق قطاع الاعمال :

اضطرت المنظمات اليوم الي تقليص حجم قوى السوق و التركيز على مجموعه محدوده من الانشطه ولكن في الوقت نفسه لابد من دخول اسواق جديده ويفترض ذلك ان يتوافر للمنظمه الموارد التي تحتاجها وتجعلها اقل عرضه للخطر من خلال استثمار الفرص الجديده و الموارد لانتاج الانشطه الجديده وان الكثير من المنظمات الصحيه ومنظمات الرعايه الاجتماعيه تمر بالظروف نفسها في الوقت الراهن

الحاجه الي المنافسه :

ليس شرطا ان يكون المنافس حليفا عن طريق الانشطه التعاونيه في الظروف نفسها التي تحدث في المنظمه (أ) تحتاج المنظمه الى الحياض مع المنظمه (ب) قيل نجاح المنظمه في تحقيق هدف معين وفي هذه الحاله المنظمه (أ) الاقل كلفه تتغلب على المنظمه (ب) التي ربما تكون شريكه ثم مرة اخرى تتنافس مع المنظمه

(ب) عن طريق تشكيل تحالف مع المنظمة (ج) وقد يكون أكثر عائدا واهمية في عصر الرعاية المؤسسية وقد يكون نجاح التنافس في الفرق بين المنظمة التي تغلق ابوابها و الجديدة التي تحقق الاستقرار و النمو

الحاجة الي التحرك السريع

يتطلب منح التمويل وإدارة نظم الرعاية تحرك المنظمات بسرعة ولسوء الحظ فإن سرعه التكيف تتطلب زياده القدرة التنظيمية وغير الموجوده في كثير من المنظمات الصحية ومنظمات الرعاية الاجتماعية ويوجد وسيله وحيدة للتغلب على هذه الصعوبه وهو بناء التعاون التنظيمي المشترك وتمثل الشراكه بين المنظمات في ثلاث ابعاد مثلا منظمات رعاية الاسره استعانت بأخصائي متخصص في تخطيط الرعاية الاجتماعيه | محلل السياسه | احصائي | كاتب ، محرر هؤلاء الثلاثة عملوا كفريق واحد بالتضافر مع الثلاث تخصصات وضعت خطه العمل السنويه التي استفادت منها كل منظمه على قدم المساواه وكانت نسبه الفائده من تجميع الموارد ناجحه للغاية ابتداء من السنه الاولى

الحاجة الي تحقيق فوائد وتغطية التكاليف :

التعاون هو وجود استراتيجيه فعاله لتحقيق اقتصاديات بسيطه مع تغطية التكاليف ويتوقع ان التعاون ينبغي ان يؤدي الى وفورات كبيرة ويتحقق تكامل الخدمات وانتهاز الفرص في المشروعات بينما لاتوجد بيانات بسيطه فاعله للمجتمع القائم على تكامل الخدمات لتحديد ماذا كانت اقتصاديات الحجم لبرامج المشاركه قد تحققت فعلا حيث ان المنطق يفرض حاله التنسيق باعتباره قيمه مضافه

تمييز الاشكال التعاونيه :

يحتاج المدراء ايضا لفهم الانواع المختلفه من التعاون سواء اشكال الاستثمار التي تتطلب وقتا ومالا اقل والتزاما كبيرا ويمكن فهم التسلسل الهرمي من الاشكال التعاونيه من خلال تصنيف الوظائف كما يأتي :-

١- الشراكات الملزمه :

هي الشراكات و الشبكات التي تتبادل الموارد ويمكن ان يطلق عليها الاشكال التعاونيه الملزمه وتكون بينها رابطه كبيرة غير رسميه وكثيرا ما تقوم على اساس الصداقه و العلاقات الشخصيه وتمكن المديرين من ان يكون لديهم افضل الحدود وتوفر وسيله للحصول على الموارد مثل الموارد الحيويه و المعلومات غير المتوافره من خلال قنوات اخرى وذلك عن طريق تبادل العلاقه

٢- الشراكات الترويجيه :

هي التي تشكلت لتحقيق هدف محدد بحكم الضرورة و الذي يجب ان يكون رسميا ويجب تمكين المديرين لتجميع الموارد من خلال المصادر المختلفه للعمل لتحقيق الهدف وتحتاج الى قدر كبير من التنسيق بدلا من مجرد تبادل الموارد

٣- الشراكات النظاميه :

هي التي تشكلت لتمكين المنظمات من المشاركه في تقديم خدمه او منتج محدد وترتبط بأحكام رسميه وتسمح للمنظمات بدمج الموارد البشريه و الاصول فعلى سبيل المثال في نظام تقديم الخدمات المتكامله عن طريق مؤسسات يتم عمل خطط مشتركه للمؤسسات معا ويقوم موظفونهم بالعمل معا وجهها لوجه و العملاء لايدركون ما المؤسسه التي تقدم لهم الخدمه ولايمكن التمييز بين العمال واصحاب العمل وهذا الشكل من التعاون مستمر

التعاون و التشبيك (العمل في نطاق شبكه):

الشروط الاساسيه للتعاون :

وهي غالبا شروط مسبقه اهمها :-

١- الموارد اللازمة و الاستعداد لتحمل المخاطر وبذل الوقت و المال الضروريين لتأسيس العلاقات بين المنظمات وزياده الاستثمار و الترويج لشراكات نظاميه و الحفاظ عليها

٢- الواقعيه بشأن التكاليف الحقيقيه قبل البدء في الجهود التعاونيه

٣- ان يكون لدى المديرين احساس نحو المغامرة ولديهم موقف ايجابي اتجاه التغيير وايجاد رؤيه مختلفه للمستقبل و النظر للابتكار بوصفه عمليه تطويره بحيث يضيف قيمه الى المبادرات السابقه

٤- يجب على المديرين تحفيز العاملين بالمنظمه وانجاز العمليات الموجهه نفسها نحو المستقبل مع الزملاء في غيرها من المنظمات

٥- تحتاج الشراكات دائما الى بعض المخاطرة ويجب ان يكون المديرين قادرين على تقديم التزام نحو العلاقه التنظيميه التي لا يوجد ضمان لنجاحها و القدرة على تحمل قدر من المخاطرة

مراحل التعاون و التشبيك :-

(١) مرحله البحث عن شركاء :

ان تطوير الشراكات و الشبكات في جوهرها عمليه سياسيه لان السلطه يجب ان تكون مشتركه خاصه في المراحل الاولى من التعاون ويمكن ان ينشأ صراع على السلطه بين من يؤيد الوضع الراهن ومن يريد الابتكار و التجديد و السلطه يمكن ان يستخدم الاقتناع كما ان التغلب على مقاومه التغيير عمليه سياسيه ويتطلب ذلك التفكير الاستراتيجي ومهاره التفاوض وحل الصراعات

وحدد جرائ منهجا مفيدا في المرحله الاولى من بناء الشراكات بين المنظمات يركز على مهاره المديرين ويرتكز على ثلاث مفاهيم اساسيه يجب تحقيقها لتطوير الشراكات بنجاح وهى :

- اقامه اتصال

- وضع رؤيه مشتركه

- وجود اساس مستمر من خلال الثقه

ويمكن انجاز المهام الثلاث على النحو الاتي :-

١- اقامه الاتصال عن طريق التفاوض وتسويه النزاعات :-

ان الخطوة الاولى في البحث عن شركاء جدد هو الشروع فى الاتصال مع المنظمات التى يمكن ان تكون صالحه من حيث الاهداف و التاريخ و التجربه و الرؤيه المشتركه و القيم و الموارد التكميليه ولتحقيق ذلك يجب على المديرين دراسه توزيع السلطه و الموارد افقيا ورأسيا في البيئه او المجتمع واكتشاف المنظمات التى لديها مكسب او خسارة من جراء تنفيذ فكرة التعاونيه وتحديد اصحاب المصلحه وتجنيدهم في المفاوضات ويعد ذلك خطوة مهمه وحاسمه

٢- تحديد البنيه المعرفيه المشتركه :-

بعد انشاء ارضيه مشتركه يجب تطوير البنيه المعرفيه المشتركه ويطلق عليها رؤيه مشتركه ويجب الاهتمام بهذه العمليه لضمان ان المشاركين لديهم تعريف واحد مماثل عن المشكله وتحديد تعريف مشترك للحل وما يعتزمون القيام به و الطريقه التى ستستخدم في الحل

٣- تحقيق الثقه :-

ان النجاح في المهمتين السابقتين في بناء التواصل وايجاد بناء معرفي مشترك يؤدي الى الاحترام المتبادل و الالتزام بالشراكه وان تعزيز هذه العمليه يؤدي الى تحقيق الثقه

ويوجد العديد من عناصر علاقه الثقه اهمها :-

١- الثقة في النوايا بين المديرين الشركاء المهتمين في كل منظمة من منظمات الرعاية وان لا تقوم العلاقة على المصالح الذاتية وانما المصلحة المتبادلة وان يكون الشركاء ملتزمين بافاده الجميع

٢- الثقة في الكفاءة يجب ان يكونوا مقتنعين بان الشريك لديه المعرفة و المهارات لتحقيق الفائدة للمنظمة وان المنظمة لن تتردد مستقبلا في الشراكه

٣- الثقة في وجهات النظر ان يكونوا مقتنعين ان للشريك بناءه المعرفي الذي لا يختلف عن البناء المشترك و الذي يندرج في اطار ثقافته المنظمة

٢) مرحله تنفيذ الخطط التنفيذية : يجب تحويل الرؤيه الى قيمه من خلال الادارة الفعاله للعلاقات التي تعد اساسيه في اي منظمة ويجب على المديرين النظر بعنايه في اسباب قيام الشراكه وبعد ذلك تصميم الهياكل و العمليات الاداريه المناسبه و الفعاله لتحقيق مهمتهم و المراقبه و التنسيق في المنظمات وعلاقاتها افقيا و التي تختلف عن المنظمة الواحده

نسق سياق البيئه في ادارة الرعاية الاجتماعيه :

يركز التخطيط الاستراتيجي على ان ممارسه ادارة الرعاية الاجتماعيه يتأثر في البيئه الخارجيه و العوامل الاقتصاديه و السياسيه و التكنولوجيه في البيئه التي يمكن ان تلعب دورا مهما في البناء الاداري وتحديد كيفيه ادارة الرعاية الاجتماعيه وتصور ممارستها وفي العصر الحديث من المناسب النظر في كيفيه تأثير البيئه الخارجيه في مستقبل الممارسه في ادارة الرعاية الاجتماعيه ويوجد عدد من العوامل البيئيه الاساسيه يمكن ان تساهم في تحديد اطار ادارة الرعاية الاجتماعيه في السنوات المقبله ويحتاج ذلك لابرار تحليل هذه العوامل بعمق وكذلك القوى البيئيه لكي نتمكن من تحديد الاطار المرجعي في ادارة الرعاية الاجتماعيه في القطاع الاهلي

طرق التغلب على التحديات المستقبليه لادارة الرعاية الاجتماعيه :-

١- السلطه السياسيه الوطنيه :

نتيجة للتحويلات السياسيه و الجغرافيه في السلطه فان ادارة الرعاية الاجتماعيه يتزايد اتجاهها نحو النزعه الوطنيه المحافظه ويمكن ان تعطى السلطه السياسيه دفعه اضافيه لمراقبه حجم ونطاق وتكلفه الحكومه و الميل للقطاع الخاص و السوق الحرة ليجاد حلول للمشكلات الاقتصاديه و الاجتماعيه كما ان الاتجاه نحو الدوله و الجماعات المحليه و السيطرة على المجتمع و السياسه العامه وسياسه الرعاية الاجتماعيه على وجه الخصوص ستصبح اكثر لامركزيه

وان ممارسه ادارة الرعاية الاجتماعيه في بيئه السياسه العامه ستكون اكثر تنوعا وسياسه التنوع قد تصبح قاعده للرعايه الاجتماعيه ومن الواضح ان سياسه التنوع سوف تؤدي الى مزيد من الخلافات بين الدول و المدن و المجتمعات المحليه في الرعاية الاجتماعيه من حيث الاولويات و الممارسات الاداريه وسيكون هناك تحديا للسياسات و الممارسات المهنيه مع كبار السن لتزايد اعدادهم

٢- اعاده اكتشاف المجتمع :

ويبدو ان المجتمع يعيد اكتشاف مزاياه وفوائده ويمكن اكتشاف المجتمعات المحليه في طبيعتها الجغرافيه او مجموعات من الافراد لهم هويه ثقافيه مشتركه او مصلحه مشتركه وتوجد اسباب كثيره لاعاده اكتشاف المجتمع ولكن سنركز على ضرورة الانخفاض في تمويل الرعاية الاجتماعيه واعاده تقييم منظمات الرعاية الاجتماعيه و المهنيين واحياء القيم الروحيه

ويعتمد اصلاح نظام الرعاية في حد ذاته على تعاون المجتمع في جهوده للرعايه الاجتماعيه للاعتماد على الذات ويساعد اعاده اكتشاف المجتمع على احياء القيم الروحيه ونهضتها في العديد من المجتمعات المحليه و الجماعات الدينيه التي تشكل عنصر رأس المال الاجتماعي

وسوف تصبح ادارة الرعاية الاجتماعيه في المستقبل اكثر الحاجات المعلنه من حيث المخرجات و الجوده ونتاج برامج الرعاية الاجتماعيه بما فيها التركيز اساسا على تحقيق نتائج وعائد لدى العملاء واستمرار

الضغط من أجل قدر كبير من المساءلة و المحاسبية الذي يأتي من مجموعه متنوعه المصادر بما في ذلك الحكومة وادارة الرعاية ومؤسسات القطاع الخاص

٣- التقدم في تقنيه تكنولوجيا المعلومات :

سوف يستمر زياده توافر تكنولوجيا المعلومات وتطبيقها في التأثير في الرعاية الاجتماعيه بأساليب وطرائق مختلفه بما في ذلك اساليب وصول العملاء الى الخدمات واساليب الرعاية الاجتماعيه للمهنيين لاداء وظائفهم واساليب التعامل بين المهنيين في الرعاية الاجتماعيه و العملاء بعضهم بعضا

كما ان تكنولوجيا المعلومات ستزيد من تمكين العملاء و المنظمات وسيتزايد معرفه المواطنين عن خدمات الرعاية الاجتماعيه و المنظمات عن طريق اتاحة الوصول لشبكة الانترنت في المنازل و المنظمات و المكتبات ومراكز الخدمه و المدارس و الرعاية الاجتماعيه في اطار ذلك ستكون قادرة على تطبيق وتقديم المساعدة و الخدمات على الانترنت مثل الشهادات التي تصدر الكترونيا و العملاء سيكونون قادرين على الوصول و الاتصال بالعالم وغيرهم من الناس

الاتجاهات الاداريه الرئيسيه :-

ادارة الرعاية الاجتماعيه مستقبلا ستركز :-

١- لتكون اكثر قدرة على المنافسه و علاقه بين منظمات الرعاية الاجتماعيه التي وصفت بانها اكثر تعاونا من المنافسه فان هذا الوصف غير دقيق حيث تكمن المنافسه في التمويل و البرامج و العملاء وسوف تتخذ المنافسه اشكالا كثيره بما في ذلك التنافس على مصادر جديده للارادات (العقود الحكوميه – ومنح المؤسسات – تطوير المنتجات وغيرها) وسوف تأخذ المنافسه ايضا اشكالا نحو مزيد من التنسيق و التعاون بين منظمات الرعاية الاجتماعيه

٢- مزيد من التحول الى القطاع الخاص حيث ان الاتجاه المحافظ المناهض للحكومه فائنا نجد البيئه و الرعاية الاجتماعيه و الاداريين قد لا يكون لهم خير سوى التحول الى القطاع الخاص لزياده استخدام التقنيات

٣- مزيد من اعاده الهيكله بسبب زياده المنافسه ومزيد من الخصخصة وزياده استخدام تكنولوجيا المعلومات ومنظمات الرعاية الاجتماعيه العامه التي لا تستهدف الربح في المستقبل سوف يزداد تغير هيكلها التنظيميه و العديد من منظمات الرعاية الاجتماعيه سوف تقلص حجمها وتصبح اصغر حجما بفضل تكنولوجيا المعلومات

٤- زياده التسويق للرعايه الاجتماعيه وسوف يكتشف المهنيون ان التخطيط الاجتماعي التقليدي وتقنيات تقييم الحاجات ليست كافيه لضمان البقاء في المستقبل ولا استمرار برامجها وستظهر قضايا مثل الخدمات و الاجور وكيف يمكن تعبئتها وتكثيفها لكي تكون جذابه للعملاء ومصادر التمويل ستزداد اهميه هذه القضايا في التوجيه و الرعاية الاجتماعيه

٥- مزيد من ادارة المشروعات في اللامركزيه وتفويض سياسه الرعاية الاجتماعيه وسوف تترتب عليها بالضرورة ادارة الرعاية الاجتماعيه وسيكون التركيز على الخبراء حيث سيتم التركيز على المشروعات الابداعيه في استحداث انواع جديده من السياسات و البرامج و التعاون وجداول التمويل للتصدي للمشكلات الاجتماعيه

٦- اكثر تركيزا على ادارة الجوده وهو النهج التقليدي لضمان الجوده في خدمات الرعاية الاجتماعيه و التأكد من نوعيه هذا النهج في المستقبل ومنظمات الرعاية الاجتماعيه المعنيه سوف تركز اكثر على العملاء و التركيز بصورة اكبر على ادارة الجوده

٧- مزيد من التركيز على النتائج في المستقبل وادارة الرعاية الاجتماعيه ستكون اقل اهتماما بالعمليات واكثر اهتماما بالنواتج و النتائج وهذا التغيير يتطلب التكيف لكثيرين في الرعاية الاجتماعيه

٨- مزيد من التخطيط الاستراتيجي ويبدو ان معظم منظمات الرعاية الاجتماعيه و الاداريين يحتاجون الى تطوير نوع من نهج منظم للتقييم المستمر و التقييم البيئي للعملاء للبرنامج و المنظمات وان الاطار المرجعي سيكون الخطه الاستراتيجيه مع التركيز على الفرص و التهديدات البيئيه

٩- الدعوه اكثر للمحافظه الدعوه من اجل الرفاه الاجتماعى بصفه عامه وللمسنين على نحو خاص في المستقبل واحتياجات الفئات الضعيفه من السكان مثل الاطفال و المرضى العقليين و المعوقين

١٠- مزيد من التركيز على العملاء كان في الماضى تركيز اداره الرعاية الاجتماعيه اكثر على احتياجات المنظمات و البرامج لمزيد من المنافسه غير ان التركيز سيزداد نحو العملاء و التمويل وزياده التركيز على الاداء و المساعده واداره الجوده و التسويق و التخطيط الاستراتيجي